الأمم المتحدة

E/CN.3/2007/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2006
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والثلاثون

٢٧ شباط/فبراير – ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٣ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الإحصاءات الزراعية

تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

مذكرة من الأمين العام

استجابة للطلب الذي قدمته اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والثلاثين**، يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الذي يقدم معلومات حديثة بشأن التطورات الأخيرة في الإحصاءات الزراعية والتحديات والخطط المقبلة. ويصف التقرير السمات الأساسية لقاعدة البيانات الإحصائية الحديثة لمنظمة الأغذية والزراعة وصيغتها القطرية الجديدة لقاعدة البيانات الإحصائية القطرية، والبرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام ٢٠١٠، والعمل المتعلق بالتصنيفات الزراعية، والجهود الرامية إلى تحسين مجال تغطية الإحصاءات الزراعية ونوعيتها وتبادلها. ولعل اللجنة ترغب في استعراض التطورات والإعراب عن آرائها بشأن حالة الإحصاءات الزراعية، والإرشاد بشأن التوجهات والأنشطة المقبلة.

* E/CN.3/2007/1.

** انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦، الملحق رقم ٤ (E/2006/24)، الفصل الأول، باء.

150107 150107 06-67462 (A)

تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن الإحصاءات الزراعية

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١	٤
ثانيا –	حالة الإحصاءات الغذائية والزراعية والتحديات الجديدة	٢-٤	٤
ثالثا –	قاعدة البيانات الإحصائية الجديدة لمنظمة الأغذية والزراعة وصيغتها القطرية (قاعدة البيانات الإحصائية القطرية)	٥-٢٣	٥
	ألف – قاعدة البيانات الإحصائية الجديدة لمنظمة الأغذية والزراعة	٥-١٥	٥
	باء – قاعدة البيانات الإحصائية القطرية	١٦-٢٣	٧
رابعا –	التصنيفات الجديدة للزراعة	٢٤-٣٣	٩
	ألف – المساهمة في تنقيح التصنيف المركزي للمنتجات، والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، والتصنيف الدولي الموحد للمهن	٢٥-٢٩	١٠
	باء – مراجعة وتحديث قائمة منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالمستلزمات والمنتجات الزراعية	٣٠-٣١	١١
	جيم – اعتماد التصنيفات الدولية في البرنامج العالمي للتعداد الزراعي	٣٢-٣٣	١١
خامسا –	البرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام ٢٠١٠	٣٤-٣٦	١٢
سادسا –	النوعية في الإحصاءات الزراعية	٣٧-٣٩	١٢
سابعا –	تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية في مجال الإحصاءات الزراعية	٤٠-٤٤	١٣
ثامنا –	مراكز الاتصال للإحصاءات الزراعية في البلدان: الوزارات أم المكاتب الإحصائية القومية	٤٥-٤٦	١٤
تاسعا –	منظمة الأغذية والزراعة ورصد الأهداف الإنمائية للألفية	٤٧-٤٩	١٥
عاشرا –	بناء القدرات والشراكات في مجال الإحصاءات الزراعية	٥٠-٥٣	١٦
حادي عشر –	التطورات المستجدة في إحصاءات مصائد الأسماك	٥٤-٥٩	١٧

ثاني عشر – التطورات المستجدة في إحصاءات الغابات	٦٠-٦٣	١٩
ثالث عشر – الإحصاءات المتعلقة بالموارد	٦٤-٦٦	٢١
رابع عشر – الإحصاءات المتعلقة بالتنمية الريفية ودخل الأسر المعيشية الزراعية	٦٧	٢١
خامس عشر – الفريق الاستشاري الدولي المعني بالإحصاءات الزراعية	٦٨-٧١	٢٢
سادس عشر – المؤتمر الدولي الرابع للإحصاءات الزراعية	٧٢-٧٤	٢٣
سابع عشر – نقاط تقتضي من اللجنة اتخاذ إجراءات بشأنها	٧٥	٢٤

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم كمتابعة للتقرير الذي قدمته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الإحصائية عام ٢٠٠٣ (E/CN.3/2003/11). ويستعرض التقرير التطورات الجديدة التي طرأت في مجال الإحصاءات الغذائية والزراعية منذ عام ٢٠٠٣، ويركز على التغيرات الكبيرة في نطاق وجمع ونشر الإحصاءات الزراعية، وعلى القضايا والبرامج الناشئة ذات الاهتمام المباشر لدى الدول الأعضاء.

ثانيا – حالة الإحصاءات الغذائية والزراعية والتحديات الجديدة

٢ – لا تزال الزراعة تشكل نشاطا اقتصاديا مهما للسكان في بلدان عديدة. ويعيش نحو ٤٥ في المائة من سكان العالم في مناطق ريفية ويعولون على الزراعة كمصدر للعيش. وتشكل الزراعة نسبة ٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي تقريبا ونحو ٧ في المائة تقريبا من إجمالي التجارة العالمية. وتزيد هذه المعدلات بنسبة أكبر في العديد من البلدان النامية.

٣ – وتنصب الإحصاءات، بصورة تقليدية، على جانب العرض والمنتجين، وتهمل جانب الطلب والمستهلكين. وعلاوة على ذلك، انعزلت الإحصاءات الزراعية عن بقية النظام الإحصائي وقصرت نفسها على القضايا المحلية. وهنالك حاجة لإعادة تنظيم الإحصاءات الزراعية في بيئة من المشكلات المتغيرة والقيود والفرص في القطاع الزراعي. وتتمثل أهم التحديات في دمج الإحصاءات ذات الصلة بالطلب والعرض والأسواق؛ ودمج الإحصاءات الزراعية في بقية النظام الإحصائي القومي؛ وأخيرا، دمجها في النظم الإحصائية الدولية.

٤ – والدمج يعني من جهة استخدام التصنيفات والتعاريف الشائعة؛ وتبني معايير تبادل البيانات والبيانات الوصفية؛ واستخدام الأطر المفاهيمية المتكاملة. ومن جهة أخرى، يعني التوسع في نطاق وتغطية الإحصاءات الزراعية مع إيجاد روابط بين الزراعة والطابع الريفي، والموارد والإنتاج، والإنتاج والاستهلاك، والإنتاج الأولي والصناعات الزراعية، والإنتاج المحلي والتجارة، والزراعة وبقية الاقتصاد.

ثالثا – قاعدة البيانات الإحصائية الجديدة لمنظمة الأغذية والزراعة وصيغتها القطرية (قاعدة البيانات الإحصائية القطرية)

ألف – قاعدة البيانات الإحصائية الجديدة لمنظمة الأغذية والزراعة

٥ – في تموز/يوليه ٢٠٠٦، أصدرت الشعبة الإحصائية لمنظمة الأغذية الزراعية للعامة النسخة الجديدة المعاد تصميمها بالكامل من قاعدة بيانات المنظمة الخاصة (http://faostat.fao.org). وجرى خلال الأعوام الثلاثة الماضية تحديث قاعدة بيانات المنظمة من أجل السماح باستمرار أحد أهم نظم المنظمة الذي يسهم في هدفها الاستراتيجي المتمثل في جمع المعلومات المتعلقة بالأغذية والزراعة والتغذية وتحليلها وتفسيرها وتوزيعها. وجرى الإفصاح عن القدرات الوظيفية الإضافية ومجموعات البيانات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ كجزء من جدول التحديث الذي يجري كل سنتين.

٦ – ويقدم نظام قاعدة البيانات الإحصائية الجديد أدوات حديثة لجمع البيانات وتدقيقها وتقديرها وتحليلها في ظل نظام بيانات وصفية إحصائية مركزية مدمجة. ويقوم النظام على الأساليب الإحصائية المنقحة التي تكفل التطبيق المتسق لمعايير جودة البيانات. ويوفر النظام كذلك آلية موسعة لتحسين وصول المستخدم إلى البيانات. وأثناء إعادة تطوير قاعدة البيانات الإحصائية الجديدة أوليت عناية فائقة لاعتماد بيئة فنية مستدامة في المدى المتوسط، وبالتناغم مع تلك المتواجدة على الصعيد الدولي.

٧ – **الهيكل**. يطرح هيكل نظام قاعدة البيانات الإحصائية الجديد مفهوم قاعدة بيانات أساسية تحوي قاعدة بيانات متسقة ومتجانسة بالكامل، علاوة على المجالات أو النماذج التخصصية المفصلة. وتشكل القاعدة الأساسية قاعدة بيانات كاملة متكاملة عبر جميع المواضيع وكافة البلدان، مما يوفر سلسلة زمنية للسلع المعيارية منذ سنة ١٩٩٩ وما فوقها.

٨ – وتتقاسم قاعدة البيانات الأساسية والحولية الإحصائية للمنظمة نفس الإطار المفاهيمي من حيث أن قائمة موحدة للبلدان أو السلع يمكن استخلاصها وإدماجها بالنسبة لجميع المجالات. وعلاوة على ذلك، تتماثل الأبعاد المختلفة للبيانات الأساسية، ولذا يمكن الإضافة إليها، مما يسمح بإنشاء العديد من المؤشرات.

٩ – ويعني ذلك أيضا أن البيانات الأساسية لابد أن تكتمل تغطيتها، ولذا تصغر قائمة السلع قليلا (تجميعية) عن قائمة السلع خارج القاعدة الأساسية. وبغية السماح ببيانات أساسية كاملة، تستخدم أساليب التقييم المتقدمة مثل مقياس التشتت الأقصى، ومقياس ''بايز'' للاحتمالات اللاحقة. وتحوي قواعد البيانات الفرعية السلسلة الزمنية التاريخية طويلة

المدى من عام ١٩٦١، وإن كانت قد حُولت إلى التصنيف الجديد القائم على الوصف الموحد للسلعة ونظام الترميز (''النظام الموحد'').

١٠ - **الإطار المفاهيمي**. تشكل الأطر الإحصائية المدمجة أساس قاعدة البيانات الأساسية للمنظمة، وتتألف مما يلي:

- حسابات الإمداد والاستخدام وميزانيات الأغذية (الإنتاج والتجارة والاستخدام غير الغذائي والاستهلاك)
- الموارد (توافر المستلزمات، والتجارة بها، واستخدامها)
- الأسعار (أسعار المستلزمات، وأسعار المنتجين، وأسعار المستهلكين، والأسعار التجارية)
- التجارة (كميات التجارة، وقيم التجارة، وأسعار الوحدة التجارية)
- القيمة المضافة (المستلزمات، والإنتاج، وأسعار المستلزمات، وأسعار المنتجين)
- الأمن الغذائي (العرض والطلب على الغذاء)

١١ - **البيانات الوصفية**. البيانات الوصفية المنظمة والشاملة والمركزية تعتبر سمة جديدة مهمة من سمات قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة. ويوفر نظام البيانات الوصفية إطارا لإدارة قاعدة بيانات المنظمة، مما يوفر الإجراءات والآليات تجنبا لجمع البيانات وحفظها بإطناب، وحل أوجه التناقض، والسماح بالوصول السهل للطبقات العديدة للبيانات الوصفية لكل بند من بنود البيانات. وتم استحداث مستودع مركزي وأساليب ونماذج موحدة لتوثيق البيانات الوصفية. وتتعاون قاعدة بيانات المنظمة بصورة نشطة مع مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية، حيث ناظرت بين مصطلحات نظام البيانات الوصفية بقاعدة بيانات المنظمة والمسرد الموحد للبيانات الوصفية. وتستفيد هذه الجهود من العمل الكبير المكرس لبناء ''النشرة الزراعية لجمع ونشر البيانات وجودة الإحصاءات'' التي تصدرها المنظمة، وكذلك من جهود مجتمع البيانات الوصفية الإحصائية الدولي.

١٢ - **التصنيف**. تستخدم قاعدة البيانات الإحصائية بالمنظمة بصورة تقليدية قائمة بالسلع تخدم الاحتياجات الخاصة بإحصاءات الإنتاج الزراعي. وقد استلهمت القائمة التصنيف الموحد للتجارة الدولية، وقامت المنظمة بتكييفها عند الضرورة في معظم الحالات بإضافة التفاصيل. وعقدت المنظمة اجتماع فريق الخبراء المعني بالتصنيفات في مجال الزراعة في آب/أغسطس ٢٠٠٤، أوصي فيه بإعادة تصنيف السلع الجديدة في قاعدة بيانات المنظمة تبعا

للتصنيفات الدولية المستخدمة. وتماشيا مع توصيات الاجتماع، استخدم نهج يرتكز على النظام المنسق لتوصيف وترميز السلع الأساسية بالنسبة لقائمة سلع قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة. وحيث أن النظام المنسق والتصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الموحد للتجارة الدولية مترابطة فيما بينها، فإن مقارنة التصنيف المركزي للمنتجات وقاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة باتت الآن ممكنة من خلال النظام المنسق الذي يوفر اللبنات البنيوية للتصنيف المركزي للمنتجات.

١٣ - **النشر**. تراجع منتجات نظام قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة طبقا لاستراتيجية نشر قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة التي تركز على ما يلي: (أ) حاجات مستخدمي معلومات المنظمة؛ (ب) الاستخدام الجديد للنظام الإحصائي الكامل؛ (ج) التكنولوجيات والتوجهات العالمية الجديدة في عملية نشر المعلومات. كما أن التوسع في استخدام قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة يوفر للمستخدمين إمكانيات جديدة في أداء العمل التحليلي الأساسي.

١٤ - ويستطيع مستخدمو قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة الآن اختيار البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية، وبالتالي عرض ورؤية المعلومات المختارة مستخدمين الوظيفة التي توفرها قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة، وربما يمكنهم تنزيل المعلومات. وتتوفر أيضا وظائف عرض البيانات الوصفية والبيانات (بما في ذلك خيارات الفرز والتجميع والتصفية) ورؤية البيانات المختارة في أشكال مختلفة (جداول أو مخططات بيانية أو خرائط).

١٥ - وعلاوة على ذلك، تهدف قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة إلى أن تكون مدخلا لجميع إحصاءات ومؤشرات الأغذية والزراعة التي تنتجها المنظمة وكذا المنظمات الدولية والقومية الأخرى من خلال نظام غني من المراجع والروابط.

باء - قاعدة البيانات الإحصائية القطرية

١٦ - تطلب الدول الأعضاء المساعدة من منظمة الأغذية والزراعة في تطوير نظم المعلومات الإحصائية القومية الخاصة بها في مجال الأغذية والزراعة من أجل تسهيل عملية جمع الإحصاءات عالية الجودة ومعالجتها ونشرها باستخدام المنهج الإحصائي المناسب. وتستجيب المنظمة لهذا الطلب عن طريق نسخة إقليمية وقومية لقاعدة بياناتها تدعى قاعدة البيانات القطرية المصممة لمساعدة البلدان في تنسيق وتنظيم المعلومات الإحصائية حول الأغذية والزراعة على الأصعدة القومية وشبه الإقليمية عبر مجالات بيانات متنوعة.

١٧ - **الهيكل**. يشيع استخدام النموذج الإحصائي الأساسي المبين أعلاه في قاعدة البيانات القطرية وقاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة، ويوفر لمستخدمي النظامين إمكانية مقارنة المعلومات الإحصائية عبر البلدان والمجالات سنويا. وتعرض سلسلة من نماذج البيانات القطرية تغطية شاملة للاحتياجات الإحصائية الخاصة بالبلدان عند المستويات المصنفة للسلع. وتعرض النماذج، التي تدعى أيضا ''النماذج الفرعية''، معلومات مفصلة ومصنفة على مستوى المكان والزمان. وتعد الروابط المفاهيمية لتصنيف البيانات عند مستويات تخصصية أعلى سمة معيارية من سمات إطار قاعدة البيانات الإحصائية القطرية.

١٨ - **التكنولوجيا**. ترتكز تكنولوجيا المعلومات الأساسية لقاعدة البيانات الإحصائية القطرية على مجموعة برامجيات تدعى أسرة برامجيات بي سي آكسيس (PC-Axis). وتم تطوير هذه المجموعة البرامجية واستخدامها في خمسة بلدان من دول الشمال الأوروبي، إضافة إلى ٢١ مكتبا إحصائيا قوميا ودوليا آخر حول العالم. وقامت قاعدة البيانات الإحصائية القطرية بتطبيق وإثراء مجموعة البرامجيات بإطارها الإحصائي لمجال الأغذية والزراعة، وتطويعه لاحتياجات البلدان النامية. ويكوّن مستخدمو تكنولوجيا المعلومات الفريق المرجعي لبرمجيات ''بي سي آكسيس''، التي لديها آلية عالمية للدعم وتلقي الآراء، إضافة إلى اجتماعاتها السنوية. ويمكن التوسع في تطوير برمجيات ''بي سي آكسيس''، كما أنها ميسورة، خاصة بالنسبة للبلدان النامية.

١٩ - وتهدف منظمة الأغذية والزراعة، في ظل شبكة دولية من نظم البيانات القطرية، إلى جمع وتنسيق المعلومات الإحصائية بشأن الأغذية والزراعة على الأصعدة القومية وشبه القومية عن طريق اعتماد المعايير الإحصائية الدولية وتطويرها، مثل النظام المنسق الموسع ومعايير تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية (SDMX-ML، النسخة ٢,٠) وطبقات الوحدات الإدارية العالمية، وبناء القدرات المؤسسية لدعمها.

٢٠ - **الجدوى**. أجرت قاعدة البيانات الإحصائية القطرية بالمنظمة ثلاث دراسات جدوى عام ٢٠٠٥ بالشراكة مع اللجنة الإحصائية القومية في قيرغيزستان، والمكتب المركزي للإحصاءات في كينيا، ودائرة الإحصاءات في غانا. وقامت المنظمة بتدريب ما يربو على ٣٠ خبيرا قطريا، وبدأت تنفيذ مشاريع قواعد البيانات القطرية في ١٥ مكتبا إحصائيا قوميا. وتوفر قواعد البيانات الإحصائية القطرية معلومات إحصائية حول الأغذية والزراعة، خاصة بالنسبة لصانعي السياسات، وأيضا بالنسبة للباحثين والمنظمات الدولية والمستخدمين الآخرين.

٢١ - **قاعدة البيانات الإحصائية الإقليمية**. توسعت المنظمة أيضا في قاعدة البيانات الإحصائية الإقليمية، وهي وسط بين قاعدة البيانات القطرية وقاعدة بيانات المنظمة، والتي

تتقاسم إطار العمل الرئيسي نفسه وبعض أجزاء النماذج القطرية المفصلة التي تهم مجموعة متجانسة من الدول الأعضاء داخل الإقليم. وتنفذ حاليا ثلاثة مشاريع لقواعد البيانات الإقليمية.

٢٢ - **معايير تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية**. تبنت الشعبة الإحصائية للمنظمة النسخة ٢,٠ من هذه المعايير بالنسبة لقاعدة البيانات الإحصائية القطرية، وذلك عن طريق تطوير هيكل تعريف البيانات (أو الأسرة الرئيسية) لمجال الأغذية والزراعة. وجرى اختبار التعديل على تبادل البيانات شبه الآلية والبيانات الوصفية بين قاعدة البيانات القطرية وقاعدة البيانات الإقليمية. وتم أثناء المشروع التجريبي توضيح مفهوم نموذج تبادل البيانات الإحصائية الوصفية ضمن قاعدة البيانات القطرية للمنظمة. وترد في القسم سابعا من هذا التقرير معلومات إضافية في هذا الشأن.

٢٣ - ويسعى برنامج قاعدة البيانات الإحصائية القطرية للمنظمة إلى إقامة شراكات وتحالفات إقليمية للتحرك نحو تطوير وتنفيذ نهجها القطاعي الجديد نحو الإحصاءات الغذائية والزراعة. وفي حالة نجاح هذه المحاولة ووجود طلب عليها من البلدان، يمكن إثراء برنامج عمل قاعدة البيانات الإحصائية القطرية لعامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بنماذج تحليلية جديدة لتحليل السياسة القطاعية ورصدها، والتوسع في التغطية الجغرافية لتشمل المزيد من البلدان. وسوف يرتكز برنامج قاعدة البيانات الإحصائية القطرية على نفس مبادئ احتياجات الموارد وبرامج العمل الموسعة. ويجري البحث عن مصادر تمويل في شكل صناديق تمويل متعددة الأطراف من وكالات التنمية الدولية البارزة.

رابعا - التصنيفات الجديدة للزراعة

٢٤ - اقترحت اللجنة الإحصائية، في دورتها الخامسة والثلاثين، أن تأخذ منظمة الأغذية والزراعة زمام المبادرة في العمل المتصل بالتصنيفات في مجال الزراعة. وبذلت منظمة الأغذية والزراعة جهودها في وضع تصنيفات جديدة للأنشطة والمنتجات الزراعية على ثلاث جبهات متوازية هي: المساهمة بمقترحات منظمة الأغذية والزراعة للتصنيف المركزي للمنتجات، والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، والتصنيف الدولي الموحد للمهن؛ وتحديث قائمة منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالمستلزمات والمنتجات الزراعية؛ و تطبيق التصنيفات الدولية على البرنامج العالمي للتعداد الزراعي.

ألف – المساهمة في تنقيح التصنيف المركزي للمنتجات، والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، والتصنيف الدولي الموحد للمهن

٢٥ – وتلبية للطلب القديم الداعي إلى أن تكون هياكل التصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية أكثر استجابة لاحتياجات الإحصاءات الزراعية، فقد ساهمت منظمة الأغذية والزراعة في كلا التصنيفين بمقترحاتها التي وضعتها من خلال التعاون والتشاور الوثيق مع فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية، والفريق التقني الفرعي المنبثق عنه، ومع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والبلدان الأعضاء.

٢٦ – وبنيت مقترحات منظمة الأغذية والزراعة على دراسة متأنية ومشاورات موسعة بين الخبراء والأخصائيين في إدارات وشُعب مختلفة. فالبنود الواردة في مقترحات منظمة الأغذية والزراعة للتصنيف المركزي للمنتجات، مثلا، هي التي تم تجميعها ونشرها في قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة والمستخدمة من قِبل قطاع البحوث والسياسات الزراعية منذ أكثر من ٤٥ سنة.

٢٧ – ونتيجة لاعتماد المقترحات التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة للتصنيف المركزي للمنتجات، مدعومة بتعليقات من البلدان، فإن النسخة الجديدة من التصنيف المركزي للمنتجات تعكس الآن واقع واحتياجات الإحصاءات الزراعية بدرجة أفضل. فبالمقارنة بالصيغة السابقة، نجد أن الصيغة الجديدة قد أُضيف إليها حوالي ٢٠٠ بند جديد في مجالات الزراعة والغابات ومصائد الأسماك والأغذية، مع وضعها في أطر أفضل وتوضيح المفاهيم والتعاريف الخاصة بها، إضافة إلى التفاصيل الضرورية المراد تنفيذها في التصنيف المركزي للمنتجات. والبنود الجديدة هي المنتجات الزراعية ذات الأهمية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتغذية في سياق مكافحة الجوع والتخفيف من نقص التغذية.

٢٨ – وبالمثل، فإن التصنيف الصناعي الدولي الموحد الجديد لجميع الأنشطة الاقتصادية يفي بطلب العديد من البلدان بأن يكون التصنيف مشتملا على تحليل أكثر تفصيلا لإنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات؛ وأن يعترف بأهمية إنتاج البذور والشتلات؛ وأن يشرح محتوى ”معالجة البذور“ وما يتعلق بذلك من إنتاج بذور الأزهار والفواكه والخضروات.

٢٩ – وفي أوائل عام ٢٠٠٥، قدمت منظمة الأغذية والزراعة إلى مكتب الإحصاءات بمنظمة العمل الدولية اقتراحا بشأن التصنيف الدولي الموحد للمهن يطرح توصيات معينة لتحسين تصنيف المهن في مجالات الزراعة والغابات ومصائد الأسماك في التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ١٩٨٨. و في الوقت الحالي، تعمل منظمة الأغذية والزراعة، بصفة وثيقة،

مع منظمة العمل الدولية من أجل تنقيح المسودة النهائية لبنية التصنيف وجعله أكثر قابلية للتطبيق في مجالات الزراعة ومصائد الأسماك والغابات.

باء – مراجعة وتحديث قائمة منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالمستلزمات والمنتجات الزراعية

٣٠ – كجزء من مشروع تحديث قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة، تمت مراجعة وتنقيح قائمة منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالمنتجات الزراعية بعناية. ومن خلال جدول التناظر بين كل من قائمة السلع الواردة في قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة، والتصنيف المركزي للمنتجات، والنظام المنسق لتوصيف وترميز السلع الأساسية، بُذل كل جهد ممكن، ليس فقط لضمان تواصل السلسلة الزمنية الإحصائية الخاصة بقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة، وإنما كذلك لضمان اتساق بنيتها مع بنية التصنيفات الدولية. ومن هذه التصنيفات الثلاث، تم تحديد قائمة من ٢٠٠ مادة غذائية أساسية مجمعة بغرض تجميع ميزانيات الأغذية وحسابات استخدام الإمدادات، وهي إحصاءات ومؤشرات تلعب دورا هاما في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد اختيرت هذه المواد استنادا إلى أهميتها من حيث المحتوى الغذائي والكميات والأسعار، وجرى تعريفها بنفس التعاريف والمحتويات والعناوين المستخدمة في النظام المنسق لتوصيف وترميز السلع الأساسية.

٣١ – ووُسعت القائمة لتشمل مجالات مثل المستلزمات الزراعية، كالآلات الزراعية والأسمدة ومبيدات الآفات والعمال الزراعيين، بما يعكس المجالات الإحصائية الزراعية الناشئة والموسعة.

جيم – اعتماد التصنيفات الدولية في البرنامج العالمي للتعداد الزراعي

٣٢ – كان لتضمين مقترحات منظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات في صيغتيهما الجديدتين أثر فعال في تيسير تطبيق تلك المقترحات في البرنامج العالمي المقبل للتعداد الزراعي.

٣٣ – وعند تصميم البرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام ٢٠١٠، استُخدمت مفاهيم ومبادئ نظام الحسابات القومية والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية بغرض تحديد وحدات التعداد الزراعي، والأنشطة الزراعية، ونطاق التعداد الزراعي. وأعدت قائمة جديدة للمحاصيل، لأول مرة، لجميع الأنشطة الاقتصادية. فالتصنيف الإرشادي للمحاصيل وتصنيف المواشي وتصنيف الآلات والمعدات، الموصى بها

جميعا في البرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام ٢٠١٠، متوافقة حاليا توافقا تاما مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات.

خامسا – البرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام ٢٠١٠

٣٤ – يقع التعداد الزراعي في قلب نظام الإحصاءات الوطنية للأغذية والزراعة، ولكنه يُجرى في كثير من الأحيان بطريقة معزولة ومن دون اعتبار لدمجه بطريقة ملائمة في نظام الإحصاءات الوطنية.

٣٥ – والبرنامج العالمي الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة للجولة الحالية من عمليات التعداد الزراعي (٢٠٠٦-٢٠١٥) يسعى لمعالجة هذه المسألة ويبرز التعداد الزراعي بصفته مقياسا لنظام الإحصاءات الزراعية الحالي وإطارا لعمليات المسح الزراعي بالعينات. وهو يقر أيضا بأن بعض البلدان ربما ترغب في الجمع بين التعداد الزراعي والتعداد الخاص بتربية الأحياء المائية. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يعترف بأن بعض البلدان ربما ترغب في توسعة نطاق التعداد الزراعي بغرض جمع بيانات زراعية إضافية عن الأسر المعيشية التي ليست من المنتجين الزراعيين عندما يكون من المطلوب توفير بيانات اجتماعية واقتصادية عن فئة سكانية فرعية معينة، كسكان الريف.

٣٦ – ويستكشف البرنامج أيضا العلاقة بين التعداد الزراعي والتعداد السكاني وأنواع التعديد الأخرى، ويوصي بأن تبحث البلدان بنشاط عن طرق يمكن من خلالها التنسيق بين مختلف أنشطة التعداد الوطنية من أجل إيجاد قدر أكبر من التعاضد والكفاءة والقيمة المضافة بين تلك الممارسات الإحصائية الكبيرة. وينعكس هذا النهج أيضا في التنقيح ٢ للمبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن (يصدر قريبا).

سادسا – النوعية في الإحصاءات الزراعية

٣٧ – عُرضت الأعمال الجارية لمنظمة الأغذية والزراعة في مجال أطر نوعية البيانات ورصدها والإبلاغ عنها على مختلف الاجتماعات الدولية والمؤتمرات المعنية بنوعية البيانات، التي تعقدها لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية. وانصب العمل على تطوير أطر نوعية البيانات، التي تبين اعتماد نوعية البيانات على موردي ومستخدمي البيانات في السلسلة الإحصائية، فضلا عن اعتمادها على رصد نوعية البيانات والإبلاغ عنها في مراحل مختلفة من العملية. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بعمليات الجمع والرصد والإبلاغ بشأن نوعية البيانات في الإحصاءات الزراعية الواردة في قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة.

٣٨ - ووجدت منظمة الأغذية والزراعة أن المفاهيم والأدوات الأساسية لعمليات الرصد والإبلاغ بشأن نوعية البيانات في الإحصائيات الزراعية غير معروفة بطريقة جيدة وغير مستخدمة على نطاق واسع. ولمعالجة هذه المسألة، ستواصل منظمة الأغذية والزراعة ما يلي: (أ) إجراء مزيد من التطوير للأدوات الخاصة بالرصد والإبلاغ بشأن نوعية البيانات في كافة جوانب عملية الإحصاء الزراعي، (ب) توخي الفعالية في الرصد والإبلاغ بشأن نوعية البيانات في الإحصاءات الزراعية، وتوحيد مفاهيم نوعية البيانات والرصد على المستوى القطري من خلال التعاون التقني وبرامج الإحصاءات القطرية.

٣٩ - ومنظمة الأغذية والزراعة من أوائل المنظمات الدولية التي وافقت رسميا على المبادئ المنظمة للأنشطة الإحصائية الدولية (E/CN.3/2006/13، المرفق) التي وضعتها لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية. وفي قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة، تراعى تماما مبادئ الممارسة السليمة التي تحكم الإحصاءات الدولية.

سابعا - تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية في مجال الإحصاءات الزراعية

٤٠ - توافق كل من مصرف التسويات الدولية والبنك المركزي الأوروبي والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي، فيما بينهم، على إيلاء الاهتمام للممارسات التجارية في مجال المعلومات الإحصائية، التي تساعد على زيادة كفاءة عمليات تبادل وتقاسم البيانات والبيانات الوصفية بين المنظمات الدولية والدول الأعضاء فيها ومقدمي البيانات ومستخدمي الإحصاءات، وتولوا رعاية مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية.

٤١ - وفي عام ٢٠٠٤، نشرت مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية النسخة ١,٠ من المبادرة كإحدى مواصفات المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO/TS 17369:2005) والتي تغطي مواضيع منها إطار ونموذج ومخطط لغة الترميز الموسعة (XML). ونُشرت النسخة ٢,٠ في عام ٢٠٠٥، وهي تشمل الدعم للبيانات الوصفية المعززة، ولسجلات البيانات الوصفية، وللمناظرة بين هياكل البيانات والبيانات الوصفية وقوائم الترميز والتصنيفات المرتبطة بها، كما تشمل الدعم للتحقق من صحة البيانات.

٤٢ - وقامت منظمة الأغذية والزراعة باستكشاف المقياس الإلكتروني السابق في النسخة ٢,٠ عن طريق توحيد المقاييس في مجال الأغذية والزراعة في قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة وفي الإحصاءات القطرية، وذلك من خلال مشروع تجريبي لتبادل

البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية. ويغطي المشروع التجريبي نظامين قوميين للإحصاءات القطرية يستخدمان سجل تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع نظام الإحصاءات الإقليمية الذي تم وضعه للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

٤٣ - وقد بُنيت عملية توحيد المقاييس على استحداث نسخة أساسية لتعريف البنية المعلوماتية، تُعرف أيضا باسم ''الأسرة الرئيسية''، لقطاع الأغذية والزراعة. كما أن سجل تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة، الذي ترعاه مؤسسة البيانات الحرة، جعل من الممكن نشر البيانات والبيانات الوصفية عند الطلب. ووفر السجل أيضا نهجا عاما ومتكاملا لهيكل تخزين بيانات الإحصاءات القطرية بناء على تعريف البنية المعلوماتية الذاتي الوصف والبيانات المقدمة التي تم جمعها على المستوى الأعلى من الإحصاءات الإقليمية، المربوط، ليس فقط بالبيانات الوصفية، ولكن أيضا بالبيانات الرئيسية التي جرى تكوينها منه.

٤٤ - وبالنسبة للمستخدمين الدوليين، قُدم بيان عملي للشبكة التجريبية لتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة في الدورة الثامنة للجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية (مونتريال، ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)، وفي اجتماع فرقة العمل المعنية بالتبادل الحر للبيانات في إطار مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية، وهو اجتماع نظمه المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية (لوكسمبورغ، ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦). وسيتم تقديم بيان عملي لها في اجتماع مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية في واشنطن العاصمة خلال الفترة من ٩-١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وهذه البيانات العملية للشبكة التجريبية تزيد الوعي بالفوائد الكامنة للمعايير التطبيقية لتبادل البيانات، كما تزيد من فهم الدور المحتمل لمعايير مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية في هذه العملية.

ثامنا - مراكز الاتصال للإحصاءات الزراعية في البلدان: الوزارات أم المكاتب الإحصائية القومية

٤٥ - قامت الشعبة الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة خلال عام ٢٠٠٦ بتنقيح استبيانها السنوي الرئيسي المعني بالإنتاج الزراعي، والأسعار، واستغلال الأراضي - والري والأسمدة. وتقرر، خلال العملية، بأن يتم دمج طلبات البيانات لكل بلد في أربعة استبيانات تُرسل في رسالة واحدة، وأن يتم توجيه طلب البيانات إلى المكاتب الإحصائية القومية لملئه، أو لكي تقوم تلك المكاتب بإرساله إلى السلطات المحلية المختصة. وطُلب من المكاتب الإحصائية

القومية أن تقوم بإجراءات متابعة الاستبيانات عن طريق تيسير سرعة ملئها وإعادتها في الوقت المناسب. وفيما مضى، كانت الشعبة الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة تقوم بإرسال استبيانات منفصلة في كل مجال من مجالات الأنشطة لمراكز الاتصال متعددة في البلدان، بما في ذلك المكاتب الإحصائية القومية والأقسام المختصة بالوزارات.

٤٦ - وفي معظم الحالات، كان لتغيير الإجراءات المتبعة، ثم الاعتماد على المكاتب الإحصائية القومية كمراكز اتصال قطرية بشأن الإحصاءات، وقع إيجابي. وإضافة إلى ذلك، طرأ تحسن كبير في نسبة الاستجابة للاستبيان وفي كمية ونوعية المعلومات المجمعة. ولم يطلب سوى عدد قليل من البلدان أن تواصل منظمة الأغذية والزراعة إرسال المراسلات عبر مكاتب دائرة المراسم بمنظمة الأغذية والزراعة، أو مباشرة إلى الوزارات المحلية.

تاسعا - منظمة الأغذية والزراعة ورصد الأهداف الإنمائية للألفية

٤٧ - شاركت الشعبة الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة في إعداد تقريري الأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية للألفية لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، تلبية لطلب الجمعية العامة، وستساهم في إعداد تقرير منتصف المدة عن الأهداف المحددة لعام ٢٠٠٧. وما فتئت الشعبة ترصد ما أحرز من تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتقدم تقارير عن ذلك بالاستناد إلى مؤشرين اثنين، يتمثل أولهما في نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم من الطاقة الغذائية عن الحد الأدنى (تفشي نقص التغذية)، ويتعلق ثانيهما بالاستدامة البيئية ويتمثل في نسبة الغطاء الحرجي. وعلاوة على ذلك، ستقدم منظمة الأغذية والزراعة تقريرا عن مؤشرين جديدين يتعلقان بالاستدامة البيئية، في ضوء استعراض مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية الذي أجراه مؤخرا فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وفقا لما طلبته اللجنة الإحصائية وبتنسيق من الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة.

٤٨ - وفي إطار متابعة الندوة العلمية الدولية بشأن قياس وتقييم الحرمان من الغذاء ونقص التغذية، المعقودة في روما، إيطاليا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أدخلت منظمة الأغذية والزراعة تحسينات على صعيدي المنهجية والبيانات لمؤشر نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم من الطاقة الغذائية عن الحد الأدنى؛ كما أنها ستستكمل إجراءاتها المتعلقة بتقدير مستويات الاستهلاك الغذائي، والاحتياجات الغذائية، والمخلفات الغذائية، وانعدام التكافؤ في الحصول على الغذاء بسبب عامل الدخل والعامل البيولوجي، وذلك لأغراض الرصد على نطاق عالمي. وسيرِد بيان بهذه التحسينات في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠٠٧، كما ستنشر في نموذج إحصاءات الأمن الغذائي في صلب قاعدة البيانات الإحصائية الجديدة لمنظمة الأغذية والزراعة.

٤٩ - وما فتئ برنامج الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التابع للشعبة الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة يساهم في تعزيز القدرة القطرية على استنباط التقديرات الخاصة بنسبة السكان الذين يقل استهلاكهم من الطاقة الغذائية عن الحد الأدنى (تفشي نقص التغذية) إضافة إلى غيرها من الإحصاءات المفيدة المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي على المستويات دون القطرية، وذلك باستخدام البيانات الحالية المتعلقة بالاستهلاك الغذائي المستمدة من الدراسات الاستقصائية عن دخل الأسر المعيشية وإنفاقها وغيرها من ضروب الدراسات الاستقصائية المنصبة على الأسر المعيشية. ويجري تنفيذ تلك الأنشطة عن طريق ثلاث مبادرات مختلفة: (أ) مراكز الإرشاد الوطنية المعنية بإحصاءات الاستهلاك الغذائي المستنبطة من الدراسات الاستقصائية عن دخل الأسر المعيشية وإنفاقها، وتتمثل في الحلقات التدريبية الإقليمية التي نظمت في آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية وغرب آسيا لصالح ٥٨ بلدا؛ (ب) المساعدة التقنية عن طريق توفير التدريب أثناء العمل فيما يزيد عن ١٠ بلدان في آسيا وأفريقيا ورابطة الدول المستقلة، مع تولي جهات مانحة، من قبيل المفوضية الأوروبية، توفير الدعم المالي للحلقات التدريبية القطرية، عن طريق برنامج تسخير معلومات الأمن الغذائي للعمل، وهو برنامج منبثق عن المشروع المشترك بين المفوضية الأوروبية ومنظمة الأغذية والزراعة؛ (ج) المركز الدولي للإرشاد بشأن إحصاءات الأمن الغذائي والاستهلاك لدى مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما، الموجه للبلدان التي لا تدعمها مشاريع محددة أو لا تشارك في مراكز الإرشاد الوطنية في الأقاليم.

عاشرا - بناء القدرات والشراكات في مجال الإحصاءات الزراعية

٥٠ - تضم منظمة الأغذية والزراعة أربع هيئات تشريعية تعنى بالإحصاءات الزراعية على الصعيد الإقليمي وتعقد اجتماعاتها على أساس سنوي. وتشكل تلك الاجتماعات منتدى للتعريف بالمنهجيات الجديدة والناشئة، كما توفر الفرصة لمناقشة المستجدات على الصعيد العالمي.

٥١ - وعلاوة على ذلك، يجري تنظيم حلقات تدريبية إقليمية أو دون إقليمية بشأن مواضيع ذات أهمية أساسية في مجال إنشاء النظم الإحصائية الزراعية الوطنية. وشملت الحلقات التدريبية المعقودة مؤخرا البرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام ٢٠١٠، وإدماج الإحصاءات الزراعية في نظام الإحصاءات القومية، وإطار قاعدة البيانات الإحصائية القطرية، والبيانات الوصفية للنظم الإحصائية الزراعية القومية، وإحصاءات الاستهلاك الغذائي المستنبطة من الدراسة الاستقصائية الاقتصادية عن دخل الأسر المعيشية وإنفاقها.

٥٢ - ويجري أيضا تقديم التدريب عن طريق المشاريع القطرية، ولا سيما التدريب أثناء العمل، لفائدة النظراء من الموظفين المحليين في مجالي إجراء التعدادات والدراسات الاستقصائية وإعداد ميزانيات الأغذية.

٥٣ - وقد صُمم برنامج منظمة الأغذية والزراعة لبناء القدرات على نحو يمكنه من الاندماج والتكامل مع سائر برامج بناء القدرات الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها. والبرنامج ينسجم أيضا مع السياق الأرحب لشراكة الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١). بيد أن قدرة منظمة الأغذية والزراعة على توفير أنشطة بناء القدرات من ذلك القبيل ما برحت تزداد ارتهانا بالموارد المتاحة وبتوافر الموارد الخارجة عن الميزانية.

حادي عشر - التطورات المستجدة في إحصاءات مصائد الأسماك[(١)]

٥٤ - تضطلع منظمة الأغذية والزراعة بجمع واستكمال وتحليل البيانات الخاصة بالإنتاج الوطني من مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والسلع الأساسية والاتجار بمنتجات مصائد الأسماك، والتصرف في منتجات مصائد الأسماك والاستهلاك الغذائي البشري منها، وعدد الصيادين وأساطيل الصيد. وتستكمل قواعد البيانات وتنشر على نحو منتظم عن طريق إصدار الحوليات وأيضا عن طريق موقعها على الشبكة. وعلاوة على ذلك، أجرت منظمة الأغذية والزراعة و/أو نسقت الأنشطة التالية من أجل: (أ) تحسين نُظم جمع ونشر البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛ (ب) وضع المبادئ التوجيهية والتوحيد والمواءمة بين الفئات ذات الصلة.

٥٥ - **فريق التنسيق العامل المعني بإحصاءات مصائد الأسماك**. أنشئ فريق التنسيق العامل المعني بإحصاءات مصائد الأسماك من أجل إتاحة آلية لتنسيق برامج إحصاءات مصائد الأسماك التابعة لهيئات مصائد الأسماك الإقليمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية المهتمة بإحصاءات مصائد الأسماك بحكم ولايتها. وبلغ عدد المنظمات المنتسبة حتى الآن ١٥ منظمة، وما فتئ ذلك العدد يزداد سنة بعد أخرى. وينكب الفريق العامل باستمرار على استعراض متطلبات إحصاءات مصائد الأسماك من حيث البحث وصنع السياسات والإدارة، وقد أجرى نقاشات ووصل إلى اتفاقات بشأن المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والمنهجيات الموحدة في مجال جمع وتصنيف إحصاءات مصائد الأسماك. كما تقدم بمقترحات لتنسيق

(١) من إسهام المكتب المسؤول عن إحصاءات مصائد الأسماك التابع لإدارة مصائد الأسماك بمنظمة الأغذية والزراعة.

الأنشطة الإحصائية وتبسيطها بين المنظمات الحكومية الدولية المختصة. ويشمل جدول أعماله للدورة الثانية والعشرين القادمة تحقيق التكامل والاتساق بين مختلف قواعد البيانات التنظيمية، والإحصاءات المتعلقة بالأحياء المائية، ونظام التوثيق الخاص بالاتجار/المصيد، وتصنيف السفن والموانئ، ومؤشرات جودة بيانات مصائد الأسماك.

٥٦ - **نظام رصد موارد مصائد الأسماك**. يتولى نظام رصد موارد مصائد الأسماك نشر المعلومات المتوافرة لدى المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك على نحو متسق. وانطلق البرنامج في شباط/فبراير ٢٠٠٤، وفتح موقعه على الشبكة للجمهور خلال أحد الأنشطة الموازية للمؤتمر الاستعراضي المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، المعقود في نيويورك خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦. وكان موقع نظام رصد موارد مصائد الأسماك يحوي آنذاك صحائف وقائع عن زهاء ٥٠٠ من الموارد والأرصدة البحرية، بما في ذلك وبالقدر المستطاع المعلومات الخاصة بحالتها واتجاهاتها. وأوصى المؤتمر الاستعراضي، في إطار المجموعة ١ الخاصة بحفظ الأرصدة وإدارتها، بأن تتعاون الدول، فرادى ومجتمعة في إطار المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، مع منظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ وزيادة تطوير مبادرة نظام رصد موارد مصائد الأسماك.

٥٧ - ويرتهن نجاح نظام رصد موارد مصائد الأسماك أساسا بانتظام استكمال ما يحويه من معلومات. ويقترح النظام المعني بإدارة محتوى نظام رصد موارد مصائد الأسماك آليات شتى لاستكمال المحتوى، تتراوح بين مجرد أداة التحرير بواسطة الحاسوب ومجموعة الأدوات المستخدمة في تحويل الوثائق المدونة ببرنامج ''مايكروسوفت إيكسيل'' أو ''مايكروسوفت وورد'' (مثل تقارير تقييم الأرصدة) إلى الصيغة المعتمدة لنظام رصد موارد مصائد الأسماك. وصمم النظام على نحو يمنح شريك نظام رصد موارد مصائد الأسماك، بوصفه مالكا للبيانات، كامل المسؤولية عن المعلومات المنشورة بصورة مرنة عبر الموقع الشبكي لنظام رصد موارد مصائد الأسماك. وتضطلع منظمة الأغذية والزراعة، عن طريق أمانة نظام رصد موارد مصائد الأسماك، بتنظيم دورات تدريبية لصالح شركاء نظام رصد موارد مصائد الأسماك من أجل تطوير مهاراتهم التقنية في استخدام نظم معلومات نظام رصد موارد مصائد الأسماك المستندة إلى الإنترنت. ومن المقرر إدخال مزيد من التحسينات على القدرة على توفير المعلومات بلغات متعددة، وتنفيذ نظام لإدارة تدفق العمل يتسم باليسر في الاستخدام، وذلك في أواخر عام ٢٠٠٦.

٥٨ - **مشروع مدونة قواعد السلوك بشأن صيد الأسماك - حالة مصائد الأسماك واتجاهاتها**. تشكل معرفة حالة مصائد الأسماك واتجاهاتها، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، عنصرا أساسيا لسلامة وضع السياسات وتحسين عملية صنع القرارات وإدارة مصائد الأسماك إدارة مسؤولة. وبوازعٍ من القلق إزاء ما يشوب نظم جمع البيانات والمعلومات عن مصائد الأسماك على نطاق العالم بأسره من قصور مستمر، وضعت منظمة الأغذية والزراعة استراتيجية تحسين المعلومات المتعلقة بحالة مصائد الأسماك واتجاهاتها[٢] من أجل توفير إطار عملي لتحسين المعارف والمدارك المرتبطة بحالة مصائد الأسماك واتجاهاتها. وجاء وضع مشروع مدونة قواعد السلوك بشأن صيد الأسماك-حالة مصائد الأسماك واتجاهاتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في إطار السعي إلى تحقيق ذلك الهدف. ومن الإجراءات التي يشملها المشروع وضع جرد شامل للأرصدة السمكية ومصائد الأسماك؛ ونظم جمع البيانات عن مصائد الأسماك الصغيرة النطاق والمتعددة الأنواع؛ ومعايير وأساليب كفالة جودة المعلومات وأمنها؛ والترتيبات الخاصة بتقديم المعلومات وتبادلها؛ وبناء القدرات في البلدان النامية.

٥٩ - ونظم مشروع مدونة قواعد السلوك بشأن صيد الأسماك - حالة مصائد الأسماك واتجاهاتها، منذ بدايته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، حلقة عمل إقليمية في جنوب شرق آسيا بالتعاون مع مركز تنمية مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا، وحلقة عمل إقليمية في أمريكا الوسطى، بالتعاون مع منظمة قطاع الصيد والأحياء المائية في أمريكا الوسطى، وحلقة عمل إقليمية في منطقة المحيط الهادئ بالتعاون مع أمانة جماعة المحيط الهادئ، وحلقة عمل إقليمية في الصين بالتعاون مع مكتب مصائد الأسماك التابع لوزارة الزراعة الصينية والرابطة الصينية لمصائد الأسماك. وتمثلت المواضيع الرئيسية التي تطرقت إليها حلقات العمل تلك في تحسين نظم رصد مصائد الأسماك والإجراءات اللازم اتخاذها.

ثاني عشر - التطورات المستجدة في إحصاءات الغابات[٣]

٦٠ - **حولية منظمة الأغذية والزراعة لمنتجات الغابات**. تشتمل الحولية على البيانات السنوية الخاصة بإنتاج منتجات الغابات واستهلاكها والاتجار بها على امتداد خمس سنوات واتجاهات التجارة على مدى سنتين. ويغطي آخر عدد منها، الذي صدر عام ٢٠٠٦، الفترة

(٢) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير الدورة الخامسة والعشرين للجنة مصائد الأسماك، روما، ٢٤-٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن مصائد الأسماك رقم ٧٠٢ (FIPL/R702(En))، التذييل حاء.

(٣) من إسهام المكتب المسؤول عن إحصاءات الغابات التابع لإدارة الغابات بمنظمة الأغذية والزراعة.

الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤؛ وكان ثمرة للتعاون بين الحكومات التي تقدم الجزء الأوفر من البيانات في شكل ردود على الاستمارات الموحدة. أما جمع البيانات وتحليلها، فيمثل حصيلة الجهد التعاوني الذي يبذله كل من منظمة الأغذية والزراعة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية. والمعلومات متاحة أيضا على شبكة الإنترنت، حيث يجري استكمال البيانات بصورة منتظمة. وقد جمعت منظمة الأغذية والزراعة المعلومات المتعلقة بمنتجات الغابات، وأصدرت في عام ٢٠٠٥ منشورا يبين الاتجاهات الرئيسية التي ميزت الإنتاج والاستهلاك والتجارة في الفترة ما بين ١٩٦٠ و ٢٠٠٣. وبينت المعلومات الخاصة بمنتجات الغابات بجلاء ما عرفه إنتاج منتجات الغابات واستهلاكها من نمو سريع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٦١ - **برنامج تقييم موارد الغابات**. تضطلع منظمة الأغذية والزراعة بانتظام، بناء على طلب الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، برصد الغابات عبر أرجاء العالم من خلال برنامج تقييم موارد الغابات. وقد تم الانتهاء من آخر عملية تقييم، وهو التقييم العالمي لموارد الغابات الذي أجري عام ٢٠٠٥ ونشرت نتائجه في عام ٢٠٠٦. وهذا التقييم على قدر عال من الشمولية، بل إن نطاقه كان أوسع من التقييم الذي أجري في عام ٢٠٠٠، وهو يبين ما طرأ من تغييرات على نطاق موارد الغابات، والتنوع البيولوجي، وصحة الغابات وحيويتها، والوظائف الإنتاجية لموارد الغابات، والوظائف الحمائية لموارد الغابات، والوظائف الاجتماعية والاقتصادية. وقد شرعت منظمة الأغذية والزراعة بالفعل في عملية إجراء تقييم موارد الغابات لعام ٢٠١٠، كما أجريت المناقشات الأولية بشأن المفاهيم والنهوج وعملية التنفيذ.

٦٢ - وفي عام ٢٠٠٤، قامت منظمة الأغذية والزراعة بتجميع الإحصاءات المتعلقة بالاتجاهات والحالة الراهنة لمساهمة قطاع الغابات في الاقتصادات القومية (ولا سيما الناتج القومي الإجمالي والعمالة) للفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠. وتقدم تلك الإحصاءات صورة واضحة عن التغيرات التي طرأت على دور قطاع الغابات، بما في ذلك التحولات الإقليمية، وهي تخضع حاليا لعملية استكمال إلى غاية عام ٢٠٠٥.

٦٣ - وخلال دورتها الحادية والعشرين، المعقودة في الهند في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أيدت لجنة الغابات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الاقتراح الخاص باستكمال ''الدراسة المستقبلية لقطاع الغابات في آسيا والمحيط الهادئ'' (ورقة عمل منظمة الأغذية والزراعة رقم APFSOS/WP/08). وكانت الدراسة التي سبقتها، والتي اكتملت في عام ١٩٩٨، قد انبرت

لتقييم الاتجاهات والتغيرات المتوقعة حتى عام ٢٠١٠. وسيمدد الاستكمال الفترة الزمنية المشمولة بالتحليل لتصل إلى عام ٢٠٢٠، وسيتولى تحليل التصورات المحتملة لتنمية قطاع الغابات في سياق ما ستشهده المنطقة والعالم حولها من تحولات كبرى. وستبدأ الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ومن المتوقع أن تكتمل في غضون عامين.

ثالث عشر – الإحصاءات المتعلقة بالموارد

٦٤ - أُوقفت عملية جمع الإحصاءات المتعلقة بالموارد في العامين ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بغية تطوير المنهجية والأطر الإحصائية، وإدماج التصنيفات الدولية مثل التصنيف المركزي للمنتجات والنظام المنسق لتوصيف وترميز السلع الأساسية، بالإضافة إلى البيانات الواردة من المصادر الدولية الأخرى والاستبيانات القطرية. وتم الانتهاء من هذا العمل في عام ٢٠٠٦ بإرسال استبيانات موحدة عن الموارد إلى البلدان في مجالي الأسمدة والأراضي. ويجري العمل على تطوير المنهجية والأطر الإحصائية لمجالي الآلات الزراعية والكيماويات الزراعية، ويُنتظر الانتهاء منها في عام ٢٠٠٧.

٦٥ - **الإحصاءات المتعلقة بالأسمدة**. يستخدم مجال الأسمدة المنقح يستخدم إطار حسابات موارد المنافع (المستلزمات – المنتجات) والذي يشمل: الإنتاج، مدى التوافر محليا، الاستخدام، التجارة، الأسعار والبيانات الوصفية. ويستند جمع البيانات على المستوى القطري إلى المنتج، كما هو حال البيانات المتعلقة بالأسمدة، المدرجة أيضا من مصادر دولية أخرى (الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة) مع تحويلها إلى أساس غذائي من أجل نشرها وتحليلها. ويتيح الهيكل المذكور أعلاه وضع حسابات عن موارد الأسمدة في شتى مستويات التجميع من الناحيتين المادية والنقدية.

٦٦ - **الإحصاءات المتعلقة بالأراضي**. يشمل مجال الأراضي المنقح ما يلي: استغلال الأراضي، والري، واستغلال الأراضي (المزارع، وأسعار الأراضي، والبيانات الوصفية). ويقدم النهج المنقح تجميعا متعدد المستويات لاستغلال الأراضي على أساس نظام تصنيف الغطاء الأرضي الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٥. واعتُمدت مفاهيم ذلك النظام بالنسبة للغطاء الأرضي واستُخدمت لجمع البيانات القطرية في عام ٢٠٠٦، وستوفر إطار إعداد حسابات الموارد من الأراضي.

رابع عشر – الإحصاءات المتعلقة بالتنمية الريفية ودخل الأسر المعيشية الزراعية

٦٧ - قامت فرقة العمل المعنية بالإحصاءات المتعلقة بالتنمية الريفية ودخل الأسر المعيشية الزراعية، التابعة للفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالإحصاءات الزراعية بإعداد

كتيب ”سبل رزق ومعيشة الأسر المعيشية الريفية: إحصاءات عن التنمية الريفية ودخل الأسر المعيشية الزراعية“. وقد نشرته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠٠٦. وبما أن النسخة الحالية تضم في معظمها تجارب ودراسات حالة من البلدان المتقدمة النمو، فإن العمل يجري حاليا على إعداد ملحق لتغطية المسائل ذات الصلة بالبلدان النامية. وتأخذ منظمة الأغذية والزراعة زمام المبادرة في إعداد الملحق بالتعاون مع البنك الدولي وضمن إطار فرقة العمل.

خامس عشر – الفريق الاستشاري الدولي المعني بالإحصاءات الزراعية

٦٨ – إثر تقييم شامل لأنشطة منظمة الأغذية والزراعة في مجال الإحصاءات في عام ٢٠٠١، أوصي بإنشاء فريق دولي معني بالإحصاءات الزراعية. وقد أيدت اللجنة الإحصائية الاقتراح في دورتها الرابعة والثلاثين المنعقدة في عام ٢٠٠٣. ومنذ ذلك الحين، أنشأت منظمة الأغذية والزراعة فريقا استشاريا دوليا معنيا بالإحصاءات الزراعية عقد اجتماعين في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. ومن المقرر أن يعقد الاجتماع التالي للفريق في عام ٢٠٠٧.

٦٩ – ويتألف الفريق الاستشاري من الأعضاء الدائمين في خمس منظمات دولية وهم (مديرو الإحصاء في المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي)، وباريس ٢١، وأربعة مديرين عامين للإحصاء في بلدان متقدمة النمو وخمسة مديرين عامين للإحصاء من بلدان نامية، والبلدان الممثلة بالتناوب كل ٢ إلى ٤ سنوات. كما أن إيطاليا، وتركيا، والفلبين، وكينيا، والمكسيك، والهند، وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ممثلة حاليا في الفريق الاستشاري. ولهذا الفريق دور مؤثر في تحديد الأولويات المتعلقة بأنشطة الإحصاءات في منظمة الأغذية والزراعة. وتقدر كافة الأطراف المعنية بالإحصاءات الزراعية، تقديرا بالغا، ما يسديه الفريق الاستشاري من مشورة.

٧٠ – ومن الهيئات التنسيقية الأخرى للإحصاءات الزراعية في أوروبا الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالإحصاءات الزراعية، الذي يضم ممثلين من أربع منظمات رئيسية هي: المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبعد التغيرات السياسية والاقتصادية التي طرأت في مطلع التسعينات من القرن الماضي على أوروبا الشرقية وعلى بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، كان الهاجس الرئيسي الذي يشغل الهيئات الدولية العاملة في مجال الإحصاءات الزراعية إيجاد وسيلة ملائمة للتكيف بفعالية مع الوضع الجديد. وكان من الواضح منذ البداية أن تعزيز تعاونها بصورة جيدة التنظيم تخلو من

الازدواجية هو الوسيلة الوحيدة الممكنة لتقديم برنامج دعم تراعي ظروف البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، لتسهيل اندماجها في النظم الإحصائية الحالية التي تستخدم في بلدان أخرى في المنطقة. وقد أنشئ الفريق العامل استجابة لهذه الحاجة.

٧١ - وفي عام ٢٠٠٥، وفي أعقاب استعراض المنجزات التي حققها الفريق العامل، اتُفق على ضرورة توسيع نطاقه ليشمل المؤشرات الريفية. وأنشئت أيضا فرقة عمل معنية بالإحصاءات المتعلقة بالتنمية الريفية ودخل الأسر المعيشية الزراعية. وحدد الاجتماع الأخير الذي عقدته فرقة العمل في باريس مجالات هامة يمكنها أن تواصل أنشطتها فيها، إلا أنه أثيرت مسألة الإطار المؤسسي الملائم لفرقة العمل. وفي هذا الصدد، وبما أن الإحصاءات الزراعية قد أوليت مؤخرا أولية أدنى في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لأوروبا، طرح خياران أمام اللجنة الإحصائية لمواصلة العمل في هذا المجال، وهما:

(أ) وضع أنشطة فرقة العمل المذكورة تحت رعاية الفريق الاستشاري الدولي المعني بالإحصاءات الزراعية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، الذي يضم في عضويته البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة؛

(ب) إنشاء فريق حضري معني بالإحصاءات المتعلقة بالتنمية الريفية ودخل الأسر المعيشية الزراعية.

سادس عشر - المؤتمر الدولي الرابع للإحصاءات الزراعية

٧٢ - سيعقد المؤتمر الدولي الرابع للإحصاءات الزراعية في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في بيجين، الصين. وسيستضيف المؤتمر المكتب الإحصائي الوطني في الصين، كما سيرعاه كل من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والمعهد الدولي للإحصاء والشعبة الإحصائية والبنك الدولي، فضلا عن لجنة البرامج العلمية برئاسة منظمة الأغذية والزراعة. وهو جزء من سلسلة المؤتمرات الدولية المعنية بالإحصاءات الزراعية التي تعقد في الإطار الذي وضعته لجنة الإحصاءات الزراعية التابعة للمعهد الدولي للإحصاء.

٧٣ - والموضوع الرئيسي للمؤتمر هو: ''النهوض بالتكامل والتحليل الإحصائي''. وقد وضعت لجنة البرامج العلمية مشروع البرنامج. وسيتم إنجازه في مطلع عام ٢٠٠٧ لنشره على نطاق واسع. وسيركز المؤتمر على المسائل الأساسية المتعلقة بتطوير الإحصاءات الزراعية ضمن نظام إحصائي وطني متكامل. ومن خلال البحث والمناقشة، سيوفر المؤتمر منبرا لتحسين فهم العلاقات بين المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية المتعلقة

بالتنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر؛ وسيسعى في نهاية المطاف إلى تحديد واستكمال ووضع المؤشرات الأساسية الضرورية لرسم السياسات وصنع القرار. ومن أجل التشجيع على استخدام الإحصاءات الزراعية على نطاق واسع، سيركز المؤتمر بصورة خاصة على أهمية التنسيق الإحصائي والحاجة إلى المقارنة بين البلدان. وتتوفر المعلومات المتعلقة بالمؤتمر الدولي الرابع على موقع الانترنت الذي يديره المكتب الإحصائي الوطني في الصين وهو: (http://www.stats.gov.cn/english/icas).

٧٤ - وكان المؤتمر الدولي السابق حول هذا الموضوع قد عُقد في كانكون، بالمكسيك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وكان الموضوع الرئيسي للمؤتمر الثالث ''قياس مؤشرات الزراعة المستدامة''، مع التركيز على التنمية الريفية. وقد حضر ذلك المؤتمر قرابة ٣٠٠ مشارك.

سابع عشر - نقاط تقتضي من اللجنة اتخاذ إجراءات بشأنها

٧٥ - **قد ترغب اللجنة في القيام بما يلي:**

١ - مناقشة التحديات الجديدة التي تواجه الإحصاءات الزراعية وتقديم إرشاداتها بشأن التوجهات والأنشطة المستقبلية.

٢ - استعراض الجهود التي تبذلها الشعبة الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة في تحسين قاعدة البيانات العالمية للإحصاءات الغذائية والزراعية من خلال قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة، وجهودها الرامية لبناء جسر يصل بين الإحصاءات الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال قاعدة البيانات الإقليمية وقاعدة البيانات القطرية. وقد ترغب اللجنة أيضا في أن تعلق وأن تبدي اقتراحاتها بشأن المضي قدما في هذه المحاولات وفي محاولات مشابهة تسهم في إحصاءات قابلة للمقارنة عبر البلدان ذات نوعية جيدة تلبي احتياجات المجتمعات الوطنية والدولية.

٣ - الإقرار بمساهمة منظمة الأغذية والزراعة في تنقيح وتحديث التصنيفات الدولية، ومساندة جهودها لمواءمة تصنيفاتها مع التصنيفات الدولية.

٤ - تأييد نهج منظمة الأغذية والزراعة في إدماج التعدادات الزراعية مع التعدادات والمسوح الأخرى، خاصة مع تعدادات السكان والمساكن.

٥ - الإعراب عن آرائها حيال أهمية وضع معايير جودة ورصدها. وبالإضافة إلى ذلك، قد ترغب اللجنة في أن تحيي وتشجع جهود منظمة الأغذية والزراعة

والمنظمات الدولية الأخرى التي تعمل مع لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية على تحسين نوعية البيانات.

٦ - الإشادة بجهود وإسهامات منظمة التغذية والزراعة في وضع واعتماد معايير دولية لتبادل البيانات والبيانات الوصفية بوجه عام ومبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية بوجه خاص.

٧ - تكرار الإعراب عن أهمية إطلاع المكاتب الإحصائية الوطنية وإشراكها في عمليات جمع الإحصاءات التي تقوم بها المنظمات الدولية، ومساندة منظمة الأغذية والزراعة في جهودها للتوجه نحو المكاتب الإحصائية الوطنية كمراكز التنسيق الرئيسية للأنشطة الإحصائية الوطنية. وقد ترغب اللجنة في أن تذكّر المكاتب الإحصائية الوطنية بمسؤوليتها في الاضطلاع بهذه المهمة، مع أنها قد تنطوي على تحمّل أعباء إضافية.

٨ - التنويه بمساهمة منظمة الأغذية والزراعة في رصد الفقر في العالم في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وكمتابعة لمؤتمر القمة العالمي للأغذية. وقد ترغب اللجنة أيضا في أن تشيد وتقر بدعم المنظمة في بناء القدرات في البلدان من أجل تقدير مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر القمة العالمي للأغذية بشأن الجوع ومؤشرات انعدام الأمن الغذائي ذات الصلة على المستويات دون الوطنية من خلال حلقات العمل التدريبية الإقليمية (المراكز الوطنية للإرشاد)، والمساعدة التقنية، والتدريب في موقع العمل ومشاركة البلدان في المركز الدولي للإرشاد في روما.

٩ - بحث ضرورة الإبقاء على الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالإحصاءات الزراعية، واستعراض مزايا ومساوئ الخيارين المذكورين أعلاه كبديل للإطار المؤسسي لفرقة العمل.